



بيروت في عهدة الشياطين

كأس 2، 19.11.8



أمينة خليل توأم روجي تعبير عن رومانسياتي

كأس 14



أوروبا تضع تركيا أمام العقوبات أو التراجع شرق المتوسط

كأس 5



www.alarab.co.uk

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

السبت 2020/08/29

10 محرم 1442

السنة 43 العدد 11804

Saturday 29/08/2020

43rd Year, Issue 11804

العرب

الكاظمي يفتح ملفات فساد المقربين من المالكي

بغداد - اختار رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي أن يبدأ معركته مع الفساد من مواقع قريبة من رئيس ائتلاف دولة القانون نوري المالكي من غير التماس معه علناً، في خطوة قال مراقبون إنها أقرب إلى المناوشة منها إلى المواجهة في ظل صعوبة الهجوم السياسي على رئيس الوزراء السابق الذي أحاط نفسه بدائرة كبيرة من المسؤولين الفاسدين وشبكة علاقات معقدة.

وقرر البنك المركزي العراقي تجميد أرصدة تسعة مسؤولين سابقين وحاليين وحجز ممتلكاتهم، بينهم صهر المالكي ياسر صخيل وشقيقه لقمان صخيل، على خلفية عدم تسديد ديون مستحقة للدولة. ونص القرار على "حجز الأموال المنقولة وغير المنقولة لكل من ياسر صخيل وشقيقه لقمان صخيل، ومحافظ كربلاء السابق عقيل الطريحي، وزهير الأعرجي (نائب برلماني)، وحاجم الحسيني (رئيس مجلس النواب السابق)".

وشملت قائمة الأسماء أيضاً "علي القرشي (مسؤول وزارة الخارجية)، ووليد رضا (مسؤول بمكتب رئيس الوزراء)، وسعيد خضر، وعبدالله محمد عبدالله (دون تحديد صفاتهما الوظيفية)".

وتعهد الكاظمي بإحالة جميع الفاسدين إلى القضاء بغض النظر عن مواقعهم في الدولة، لكن مراقبين عراقيين يستبعدون أن تتوسع هذه الحملة أو تأخذ طابع الصدام مع المالكي في وقت يسعى فيه رئيس الوزراء الحالي إلى التهدئة مع الأحزاب والمليشيات القريبة من إيران والتي تتحرك على أكثر من جبهة لإضعافه بعد زيارته للولايات المتحدة.

وأشار المراقبون إلى أن خطوة الكاظمي هي أقرب إلى طمأنة المحتجين وتحقيق مطالبهم أكثر من كونها إعلان حرب على المالكي، خاصة أن محاربة الفساد على رأس مطالب الاحتجاجات العارمة التي يشهدها العراق منذ أكتوبر الماضي.

وذكرت مصادر عراقية واسعة الإطلاع أن المالكي سبق له أن وزع ثروته بين أقرانه تحسباً لما يمكن أن يحدث في المستقبل.

واعتبرت المصادر في تصريح لـ "العرب" أن ضربة الكاظمي لم تخطئ هدفها وإن لم ترض مباشرة في اتجاه المالكي، وأنها وجهت له رسالة مفادها أن وضعه غير آمن تماماً مثلما يعتقد.

وكشفت عن أن ملفات كثيرة ستفتح دون أن تكون شخصيات لا تزال نافذة مستهدفة بشكل مباشر، وهو ما يعني

سابق للمالكي أن استخدم صهره في تنقية البيت الداخلي لحزب الدعوة الإسلامية الذي يتزعمه، حيث قاد حملة صدامات وعلاقات عامة، انتهت إلى إبعاد جميع المناوئين.

وتقول مصادر مقربة من حزب الدعوة إن صهره المالكي ياسر صخيل وحسين المالكي يتحكمان في الموقف السياسي الرسمي لائتلاف دولة القانون.

وسبق أن كشفت صحيفة "ديلي بيست" الأميركية أن التحقيقات التي أجرتها وزارة العدل الأميركية مع شركة "ساليبورت غلوبال سيرفيسز" حول دورها في رشوة مسؤولين عراقيين، شملت نوري المالكي وصهره ياسر صخيل.

وحصلت شركة "ساليبورت" عام 2014 على عقد من القوة الجوية لتوفير خدمات لقاعدة بلد الجوية شمال بغداد، تتولى تنفيذها، بعقد باطني، شركة "أفاق" الخاضعة لهيمنة عائلة المالكي، ويديرها نجله أحمد وصهره ياسر صخيل.

وقالت الصحيفة إن التحقيقات التي أجرتها وزارة العدل الأميركية أشارت إلى أن نشاطات مشبوهة قامت بها "أفاق" نيابة عن "ساليبورت"، حيث وعدت مسؤولين في الحكومة العراقية بتقديم أموال لهم مقابل قيامهم بتسجيل "ساليبورت" كمتعاقد.

متفرقة بشأن القبض على شبكات تابعة لاستخبارات أجنبية.

ورافق ذلك العمل على تتبع وتصفية الخلايا الشبابية التي شكلتها ودربتها ومولتها قيادات الداخل، علاوة على السعي الأمني الدؤوب للوصول إلى الرؤوس الكبرى المدبرة والموجهة لهذا النشاط في الداخل.

ويعد القبض على عزت في القاهرة الاستهداف الأكثر تأثيراً وقوة على مستوى شبكة الإخوان العنيفة بعد ضربة أكتوبر 2016 عندما نجت أجهزة الأمن في تصفية محمد كمال القائد الميداني للجان الوطنية التابعة للتنظيم الإخواني. وكان عزت نائباً سابقاً مؤثراً لمرشد الإخوان محمد بديع، وكان يُنظر إليه على أنه من صقور الجماعة، ثم أصبح القائم بأعمال المرشد بعد اعتقال بديع في أغسطس 2013.

استعادة الأموال المنهوبة ورقة تبون لاسترضاء الشارع

القضاء الجزائري يتحرك للتحقيق في ممتلكات رجالات بوتفليقة في فرنسا

صابر بليدي



سنلاحقهم

بالمعوقات القانونية والدبلوماسية التي تعترضه.

وصرح المحامي والناشط الحقوقي مصطفى بوشاشي بأن "قضية الأموال المنهوبة تتطلب وقتاً طويلاً وجهداً مضنياً، لأن الإجراءات القانونية والدبلوماسية المطلوبة قد تطول، ولا يمكن الرهان عملياً على مثل هذه الأوراق لاستعادة الأموال المعيبة، خاصة وأن تجارب مماثلة سبقت الجزائر ولم تحقق نتائج ملموسة".

وكان كتاب "باريس الجزائر... قصة حميمية"، للإعلاميين الفرنسيين كريستوف ديبوا، وماري كريستيان تابيت، قد قدم تفاصيل مثيرة عن فساد النخب السياسية والمالية المحيطة بالرئيس الأسبق بوتفليقة، وقدر الأموال المهربة من الجزائر إلى فرنسا إلى غاية عام 2015 بنحو 50 مليار دولار.

أما الإعلام الكندي فقد كشف، خلال الأشهر الأولى للحراك الشعبي، عن قدوم عشرات الملايين من الدولارات في ظرف وجيز إلى حسابات بنكية كندية، ودعا الحكومة والبرلمان إلى التحقيق في الحركة غير العادية لخص نحو 80 مليون دولار من طرف شخصيات جزائرية.

وإذ تعول الجزائر على مباشرة حملة استرجاع الأموال المنهوبة لإخماد الغضب الشعبي المتعاظم، وحشد الشارع للالتفاف حول أجندة السلطة وفي مقدمتها الاستفتاء الشعبي على الدستور الجديد مطلع شهر نوفمبر القادم، فإن مختصين في القانون يبدون تشاؤماً حول مصير هذا الخيار قياساً

تواطؤاً أو تسترا على الجريمة. وما زال الغموض يكتنف الأموال المنهوبة المحولة في المصارف والبنوك الأجنبية، حيث لم يصدر أي تصريح رسمي من السلطة الجديدة عن حجمها ووجهتها، ما يوحي بان المسألة تتطلب وقتاً معتبراً من أجل جردها أو السعي لإعادتها إلى الخزينة العمومية.

وفي هذا الشأن قدر عبد الرحمن ميتول، الخبير الاقتصادي والمستشار الرئاسي السابق، الأموال المنهوبة خلال العشريتين الماضيتين، بأكثر من 200 مليار دولار، واستند في ذلك إلى فرضية العمولات والمزايا المحققة لأصحابها، في الصفقات المبرمة بين الجزائر وشركائها الأجانب.

وتحدثت عدة مصادر في وقت سابق عن حصول وزير الطاقة والمناجم السابق شكيب خليل، المتواجد حالياً في الولايات المتحدة الأميركية، على عمولات ومزايا قدرت بنحو 200 مليون دولار، في حين تمتلك عشرات الشخصيات من النظام السابق عقارات وممتلكات وحسابات ضخمة في فرنسا.

وكان الناشط السياسي المسجون رشيد نكاز قد قدم عدة تفاصيل حول

تواجدت عدة مصادر في وقت سابق عن حصول وزير الطاقة والمناجم السابق شكيب خليل، المتواجد حالياً في الولايات المتحدة الأميركية، على عمولات ومزايا قدرت بنحو 200 مليون دولار، في حين تمتلك عشرات الشخصيات من النظام السابق عقارات وممتلكات وحسابات ضخمة في فرنسا.

وكان الناشط السياسي المسجون رشيد نكاز قد قدم عدة تفاصيل حول

الجزائر - وجهت السلطات القضائية الجزائرية إنابة قضائية لتظيرتها الفرنسية، من أجل مباشرة تحقيق مع عشرات الشخصيات والوجوه المحسوبة على نظام الرئيس الجزائري الأسبق عبدالعزيز بوتفليقة، لتفتح بذلك أول حلقة من مسلسل الأموال المنهوبة التي كانت أحد أسباب الانتفاضة الشعبية في البلاد.

باتي هذا في وقت يستعيد فيه جهاز المخابرات تأثيره في حماية الرئيس عبدالمجيد تبون بعد أن خسر هذا الجهاز الحيوي نفوذه في عهد بوتفليقة ثم قام القائد السابق للجيش قايد صالح لاحقاً بتفكيكه وتهميش قياداته.

وكرت مجلة "لوبوان" الفرنسية أن السلطات الجزائرية طلبت من نظيرتها الفرنسية ضبط ممتلكات عشر شخصيات بارزة ممن شغلوا مناصب عليا في نظام الرئيس بوتفليقة، فضلاً عن مئة شخصية أخرى كانت مقربة منه. وإن لم يشر التقرير إلى هوية الأسماء المعنية فإن الانتظار نتجه إلى

مسؤولين كبار في الدولة، منهم وزراء وديبلوماسيون وضباط عسكريون ورجال أعمال، شكلوا طلبة العشريتين الماضيتين الحلقة القوية في نظام بوتفليقة، وكونوا ثروات طائلة غير شرعية هربت إلى فرنسا ودول أخرى على مراحل.

وتعد هذه الخطوة الأولى من نوعها منذ تولي عبدالمجيد تبون رئاسة الجزائر في ديسمبر الماضي، حيث شكلت الأموال المنهوبة أحد الأسباب التي أدت إلى انفجار الحراك الشعبي في فبراير 2019، وكانت أحد التعهدات الـ54 التي قدمها تبون في حملته الانتخابية.

وكان الرئيس الجزائري قد شدد في حملته الانتخابية على "استرجاع الأموال المنهوبة، وأنه يعلم مسارها ومكان تواجدها"، وهو ما أثار حينها لغظاً خاصة لدى معارضيه الذين وصفوا تصريحاته بـ"غير المسؤولة" كونها تتضمن

عبد الرحمن ميتول

تقدر الأموال المنهوبة من الجزائر بأكثر من 200 مليار دولار

عبد الرحمن ميتول

تقدر الأموال المنهوبة من الجزائر بأكثر من 200 مليار دولار

سقوط محمود عزت الصندوق الأسود لجماعة الإخوان في يد الأمن المصري

هشام النجار

كما يمثل ضربة للعمود الفقري الذي كان يحفظ ما تبقى من تماسك التنظيم، وقدرته على مواصلة النشاط، الذي اقتصر بعد سنوات من المواجهة والصراع على محاولة عرقلة المسار السياسي الحالي، وبث الفوضى الأمنية عبر تنفيذ عمليات للضغط على النظام المصري والسعي لإفشال جهوده في تثبيت الاستقرار.

ولم تتوقف جماعة الإخوان عن إستراتيجيتها في التعامل مع الواقع السياسي المصري، والتي تمثلت في إدارة نشاط دعائي تحريضي من الخارج بالتوازي مع وجود غرفة عمليات لإدارة نشاط ما عرف باللجان النوعية في الداخل.

وأدار هذا النشاط من الخارج قياديون، مثل جيجي موسى ومحمود فتحي وعلاء السماحي وغيرهم، مقابل

وبالتالي المزيد من الارتباك وتوتر العلاقات داخل الشبكة السرية التي تنهت على مدى سنوات بتشكيل اللجان النوعية الإخوانية، وإدارة التواصل مع القيادات الهاربة في الخارج من خلال برامج مشرفة.

وينسب القبض على القيادي الإخواني داخل مصر تكهنات سابقة رجحت هروبه خارج البلاد (غزة أو السودان) وعدم اشتراكه في الأحداث التي دبرتها وفتحتها الجماعة منذ سقوط حكم الجماعة في الثالث من يوليو 2013. ويقطع فقدان الجماعة لرأسها المدير، الذي أناب عن القيادات المسجونة وفي مقدمتها مرشد الجماعة محمد بديع ونائبه القوي خيرت الشاطر، حلقة وصل على المستويات المالية والأمنية وشؤون الجماعة مع القيادات الهاربة والجهات المحولة في الخارج.

وقالت إن عزت مشتبه به في الإشراف على عدة اغتالات أو محاولات اغتيال منذ عام 2013، بالإضافة إلى تفجير ويرى مراقبون أن القبض على عزت، وإن تأخر لسنوات مع أنه مختلف في القاهرة، يعني تفكيك شبكة النشاط الخفي للجماعة في مصر، ما يريك العناصر التي كانت تعمل تحت إدارته في هذا النشاط، وما يترتب على ذلك من توفر معلومات دقيقة لأجهزة الأمن من يحملها من أوراق تنظيمية واتصالات سرية، وذلك بتتبع خطوط اتصالاته وعلاقاته وتوجيهاته الحركية المشرفة، وما يشهده خبر القبض عليه من شكوك بين باقي أعضاء الشبكة السرية.

ومن شأن القبض على محمود عزت، بما يمثله من ثقل في النشاط السري داخل الإخوان، أن يقود للتوصل إلى العديد من البرامج المشرفة".

وأعلنت وزارة الداخلية المصرية أنها تمكنت من ضبط عزت بالشقة التي كان يجتبي فيها، بمنطقة التجمع الخامس في القاهرة، وألقت عليه القبض لعدة اتهامات منها الانضمام إلى تنظيم إرهابي وقيادته وإدارة حركة أمواله وتوفير الدعم المالي له.

وأضافت الوزارة في بيان لها أنها صادرت "العديد من أجهزة الحاسب الآلي والهواتف المحمولة التي تحتوي العديد من البرامج المشرفة".